المصالحة الوطنية في ليبيا الواقع والمأمول

أ . عادل إبراهيم الكماشي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية / جامعة الجفارة

المستخلص:

إن فشل وتعثر إنجاز مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة ورأب الصدع الذي أصاب النسيج الإجتماعي الليبي بعد أحداث ثورة السابع عشر من فبراير 2011 ، بالرغم من المحاولات والمبادرات العديدة سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، يعود لعدة أسباب ومعوقات في مقدمتها العامل الخارجي المتمثل في التدخل الأجنبي في الحالة الليبية إضافة للعوامل الداخلية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ، ومن بينها التلكؤ في إصدار قانون العدالة الإنتقالية الذي يعد حجر الأساس للمصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة والضامن الأول لنجاحها ، وغياب رؤية شاملة ومشروع وطني جامع متوافق عليه تحكمه الثوابت الوطنية ، و إطار مؤسسي مستقل يعهد له بالمهمة ، ومسألة التشكيلات المسلحة والسلاح المنتشر خارج مؤسسات الدولة ، والقوات الأجنبية والمرتزقة التي تضاعف عددها بعد تنامي التدخلات الخارجية في الحالة الليبية خاصة بعد النزاعات والصراعات المسلحة التي شهدتها ليبيا شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً .

وبالتمعن والتفحص للمشهد الليبي المعاش فأن إستمرار بقاء هذه المسائل والأسباب والعوائق بدون معالجة جذرية صحيحة ، ستؤثر سلباً على إنجاز المصالحة الوطنية الليبية المنشودة وعززت ثقافة الإنقسام والنزاع والتنافس والصراع بدلا عن ثقافة الحوار والتسامح والمشاركة بالمجتمع الليبي ، وأدت إلى إطالة أمد المرحلة الإنتقالية ، التي سئمها الليبيون و امتعضوها، الأمر الذي يستدعي أكثر من أي وقت مضى الإسراع بتضافر جميع الجهود الوطنية الصادقة والإقليمية والدولية ، و الإستفادة المثلى من المقومات المتاحة بالمجتمع الليبي العقائدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كمحفزات و عوامل داعمة ومشجعة لضمان نجاح انجاز مشروع المصالحة الوطنية الشاملة التي يرنوا لها كل الليبيين، التي تكفل لهم تحقيق السلم الإجتماعي والتوافق المجتمعي والعيش الكريم الآمن .

المقدمة:

المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة تعد المخرج الوحيد والآمن الذي اعتمدت عليه العديد من الدول التي شهدت نزاعات وصراعات وإنتهاكات جسيمة و أحداث داخلية محلية دموية مسلحة ، فهو الخيار الأمثل والأفضل لخروجها من أزماتها ، رغم أن هذا الخيار قد لا يكون وليد إرادة سياسية وطنية حقيقية حرة في أغلب الأحيان ، بقدر ما كان وليد تداعيات ومعطيات أمنية ، وظروف إقتصادية ودولية و إقليمية محيطة بالدولة الوطنية محل النزاع ، ومع ذلك إستطاع خيار المصالحة الوطنية أن يكفل العودة الآمنة للأمن والإستقرار على أقل تقدير ، للعديد من الدول خاصة في مرحلة ما بعد الثورات والتغيرات السياسية التي عرفتها (1).

(حشود نورالدين وآخرون، تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر، ص 12).

ولقد واجهت الحالة الليبية بعد عام 2011 عوائق ومعوقات كثيرة ومتشابكة ومتنوعة ومختلفة إنعكست ظلالها سلباً على المرحلة الإنتقالية في ليبيا عامة التي طال أمدها، وعلى مسار عملية الانتقال السياسي السلمي

للسلطة خاصة، وإستكمال بناء مؤسسات الدولة المدنية، و إنجاز مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية، والتي تتطلب وتستوجب من الجميع الإسراع بمعالجتها كل المعوقات والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك، وفق منهجية علمية وعملية صحيحة ومشروع وطني جامع متفق على ثوابته وخصوصيته من جميع الأطراف المتخاصمة.

الأهمية العلمية للموضوع:

يكتسب الموضوع أهمية بالغة، كونه يحاول تحديد ومعرفة الأسباب التي حالت دون إنجاز وتنفيذ برنامج مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة في ليبيا، ومدى انعكاسها وتأثيرها علي مسار عملية الإنتقال السياسي السلمي للسلطة ليبيا، وبناء مؤسسات دولة القانون والمؤسسات.

ثنياً: أهداف الموضوع :

يمكن لنا إجمال أهداف البحث والدراسة والتحليل في هذا الموضوع في النقاط التالية :

1ـ معرفة وتحديد أسباب فشل كل محاولات إنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة، ومدى تأثيرها علي مسار عملية الانتقال السياسي السلمي للسلطة في ليبيا بعد عام 2011.

2 ـ محاولة وضع منهجية علمية وعملية للتعامل مع هذه الأسباب والعوائق، والإستفادة من المقومات المشجعة والمتاحة بالمجتمع الليبي وتكفل ضمان نجاح وإنجاز المصالحة الوطنية،

والاستئناس بتجارب الدول المشابهة للحالة الليبية .

ثالثا: مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل التالي :

ماهي الأسباب والعوائق التي ساهمت في فشل وتعثر كل محاولات وبرامج ومبادرات وأطر مشروع المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا ؟ و ما مدى تأثير هذه الأسباب والعوائق على مسار عملية الانتقال السياسي وبناء دولة القانون والمؤسسات بليبيا ؟ وهل تأثيرها إيجابياً داعماً ؟ ام سلبياً معرقلاً ؟

رابعا: فرضية البحث:

بالنطر الي كون الأسباب والعوائق التي ساهمت في فشل وتعثر كل محاولات وبرامج مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة بليبيا متعددة ومتشابكة ومختلفة ومتنوعة ، إلا إنه لا مناص من إرساء ثقافة الحوار المشاركة وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة وفق رؤية وطنية جامعة عمادها الأساسي إنجاز العدالة الإنتقالية التي تهدف لتحقيق العدل وإنصاف الضحايا بكل سبل ووسائل الإنصاف القانونية وفي مقدمتها القصاص ، وإنزال العقوبات العادلة بحق المجرمين حسب ما تنص عليه القوانين ، ومنع الإنتهاكات والجرائم مستقبلاً ، والذي لن يتأتى إلا بإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية وتبني استراتيجيات إعلامية بناءة وخطاب إعلامي وطني موحد ينبذ العنف والصراع وإستيفاء الحق بالذات ، وتوفير كل شروط ومتطلبات نجاح المصالحة ، إبتداء بالإطار القانوني والمؤسسي المستقل للمشروع ، و توافر الإرادة الوطنية الحقيقية الصادقة لدى جميع الأطراف والقادة العسكريين والسياسيين والنخب في العمل الدؤوب من أجل ضمان نجاح مشروع المصالحة ، وتحجيم التدخل الخارجي الأجنبي بجميع أشكاله وصوره في الحالة الليبية .

خامساً : منهجية البحث :

تمت الإستعانة في هذه الدراسة بالمناهج والمداخل البحثية التالية :

1- المنهج الوصفي التحليلي : لمساعدتنا في معرفة وتحديد وتحليل الأسباب والعوائق التي ساهمت في فشل وتعثر إنجاز المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة في ليبيا ،.

2- المنهج الكيفي : للاستدلال به في الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة .

3- **منهج دراسة الحالة** : نظراً لأن عملية المصالحة الوطنية المستهدف دراستها ، متعلقة بالحالة الليبية فقط

4- المدخل التاريخي : للإسهام في معرفة الظروف التاريخية والبيئة المحيطة بعملية المصالحة الوطنية في ليبيا .

5- **المدخل البيئي الإجتماعي** : بما ان الظواهر السياسية هي إنعكاس هي للظروف البيئية الإجتماعية المحيطة ، فسيتوجب البحث دراسة لظروف البيئية الإجتماعية المحيطة بالحالة الليبية وتأثيرها في خصائص الشخصية الليبية، والتي ساهمت في بلورة الأسباب والعوائق التي ساهمت في عرقلة وفشل إنجاز المصالحة الوطنية الليبية .

سادساً : الدراسات السابقة :

مثل موضوع المصالحة الوطنية في الدول والمجتمعات ما بعد الثورات والنزاعات والصراعات الدموية بصفة عامة والحالة الليبية المتميزة والمتفردة بصفة خاصة ، مثار إهتمام للعديد من البحاث و الدارسين المتخصصين ومراكز البحث والدراسات المتخصصة في العالم أجمع .، حيث أجريت حول هذا الموضوع دراسات كثيرة من أهمها ما يلي :

1 – دراسة نجيب الحصادي وأخرون ، دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا : الهوية الوطنية ، ناشرون مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي 2018 ، تتكون من جزئين ، يؤكدون فيها بأن المسائل الأثنية والدينية والسياسية تمثل المحاور الأساسية في شاغل الهوية الوطنية الذي يركز على ما تثيره تلك المحاور من قضايا خلافية تلقي بضلالها الوخيمة على مسار عملية المصالحة الوطنية برمتها .

2 - دراسة محمد عبدالحفيظ الشيخ ، المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل ، ناشرون مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 11 أكتوبر 2017 ، تتكون من جزئين ، يوصي فيها بضرورة تحجيم دور بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية في تأجيج الصراع بين مكونات المجتمع الليبي ، وترسخ الإنقسام وإيجاد واقعا جديدا على الأرض يصعب من إنجاز مشاريع عملية المصالحة الوطنية الإجتماعية الشاملة المأمولة .

سابعاً : خطة البحث :

تم تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة مباحث مقسم كل مبحث إلى مطلبين على النحو التالي : التأصيل النظري .

المبحث الأول : - مفهوم المصالحة الوطنية .

المطلب الأول : - نظرة الإسلام للمصالحة .

المطلب الثاني : - أهمية المصالحة الوطنية وفوائدها و وسائلها . .

المبحث الثاني : - مفهوم العدالة الإنتقالية .

المطلب الأول : - علاقة المصالحة الوطنية بالعدالة الإنتقالية .

المطلب الثاني : - أهداف وآليات العدالة الانتقالية و معايير تطبيقها . .

المبحث الثالث : - المصالحة الوطنية في ليبيا .

المطلب الأول : - واقع المصالحة الوطنية في ليبيا .

المطلب الثاني : - الآفاق والمعالجات المتاحة .

الخاتمة :

1 - النتائج

2 - التوصيات

التأصيل النظري .

المبحث الأول : مفهوم المصالحة الوطنية .

مفهوم المصالحة الوطنية أسوة ببقية مفاهيم ومصطلحات العلوم الإنسانية الإجتماعية يعد مفهوم واسع ومتعدد الدلالات ومختلف المعاني ، فيمكن تحديده و تناوله بأكثر من معنى ، ولذلك لا يوجد تعريف محدد موحد متفق عليه جامع مانع للمصالحة ، لمرونة المفهوم وغموضه ولوجود فوارق ثقافية واجتماعية وسياسية وإقتصادية عديدة ومتشابكة وبالغة التعقيد ، كما توجد سلسلة من القواسم المشتركة التي ربما يتفق عليها معظم البحاث والدارسين المختصين، ويؤكدون على ضرورة توافرها في اية عملية مصالحة هي : (1) (ماهي المصالحة ؟، موقع كونيكوس) .

- المصالحة هي وسيلة ينتقل من خلالها المجتمع من الماضي المنقسم إلى المستقبل المشترك .
- يقوم جوهر مفهوم المصالحة على إعادة بناء الثقة والعلاقات الإجتماعية .
- المصالحة هي عملية طويلة الأمد وقد تستمر عبر الأجيال .
- المصالحة لا يمكن فرضها بل يتم إختيارها طواعية بدون إكراه .
- تعمل المصالحة عبر خمس طبقات إجتماعية مختلفة على الأقل هي : المجتمع السياسي ،

المؤسسات والمجتمع ، المستوى الشخصي ، مستوى الفرد .

المصالحة الوطنية هي محاولة إيجاد حل وسط والتعامل مع المشاكل والأزمات بأسلوب علمي وعملي سليم ، لإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو ما يحض عليه ديننا الإسلامي الحنيف وجميع الشرائع الدينية الأخرى ، في العفو والتسامح .

ويرى البعض بأن المصالحة الوطنية هي عملية للتوافق الوطني ، تنشأ عن أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة أثار صراعات الماضي ، لتحقيق التعايش السلمي بين شرائح المجتمعات كافة ، وبما يضمن الإنتقال السياسي السلمي للسلطة من خلال آليات محددة متفق عليها وفق جملة من الإجراءات . (1) (أبوبكر خليفة ، مقترح للمصالحة الوطنية العميقة الشاملة ، ص 42) .

ولقد عرفت الوكالة الدولية السويدية للتنمية والتعاون ، المصالحة الوطنية بأنها عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي ، وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناء نحو سلام مستدام . (2) (عادل ماجد ، قواعد المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية : تطبيق على الوضع في مصر ، ص 28) .

وتشير بعض الأدبيات المتخصصة في المصالحة الوطنية وفي مسائل النزاع في العالم بأن المصالحة هي : سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث ، ويكون هذا سعي المصالحة نحو السماح للضحايا بالتعبير الصريح وحث الفاعلين الآخرين على الإعتراف بأفعالهم سعياً إلى تحقيق هدف هو الشعور بالإنتماء لكيان واحد والقبول بالعيش المشترك وعدم تكرار تلك المأساة . (3) (سعود الطاهر ، المصالحة الوطنية في الجزائر : التجربة والمكاسب ، ص 42) .

وعطفا على ما تقدم ، فأن المصالحة الوطنية هي آلية لتسوية الأزمات من خلال تحقيق التوافق بين طرفي النزاع على المستويين السياسي والمجتمعي للوصول إلى التعايش السلمي ، الذي يسوده القانون و إحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة دون الإقلات من العقاب .

إذن المصالحة الوطنية تعني التسامح وتقديم مصلحة الوطن العليا وتغلبيها على المصالح الخاصة الضيقة الشخصية ، ونبذ الكراهية والعيش وفق مفهوم العدالة والمساواة وإطار الحرية التي أقرتها الشرائع الإنسانية جميعها والقوانين ، بعيداً عن الإنجرار وراء التجاذبات السياسية والإيديولوجية .

هذا وتشير الأدبيات المختصة بأن المصالحة الوطنية الصحيحة لابد وأن تقوم على محورين أساسيين هما : (4) ،(علي بلعربي ، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية ، ص16) .

1 ـ تغيير العلاقات بين الخصوم السابقين بهدف الوصول إلى التعايش السلمي المشترك بينهما

2 ـ إقامة نوع من العلاقة بين المواطنيين والحكومة ترتكز على أساس سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى عدم وجود معايير معينة و أداة قياس محددة ، يمكن تطبيقها لتحقيق المصالحة الوطنية ، فالأمر عادة مرهون بطبيعة الصراع في المجتمعات ، ولذلك ما قد ينجح في مجتمع ما قد لا ينجح في مجتمع أخر ، فلا مناص من الحوار فهو المحدد لإجراءات ضمان تحقيق المصالحة وإنجازها على أكمل وجه .

ولقد أكد عادل ماجد على أهمية توافر مجموعة من الشروط لضمان نجاح المصالحة الوطنية تتجسد في النقاط التالية : (5) ، (عادل ماجد ، العدالة الإنتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات ، ص 10) .

- الإتفاق والإجماع على الثوابت الوطنية .
- إعلاء مصلحة الوطن العليا عن اية مصالح أخرى والإبتعاد عن المصالح الضيقة الذاتية .
- إجراء وإنجاز المصالحة في مناخ تسوده الشفافية وسيادة القانون .
- تحري الحقيقة الكاملة وكشف الممارسات الخاطئة ، لضمان عدم تكرار الإنتهاكات والممارسات الجسيمة اللا أخلاقية .
- التركيز على حقوق الضحايا ، وتكريس مبدأ عدم الإقلات من العقاب .
- وجود جهة محايدة ومستقلة تعنى بتقييم نتائج المصالحة في جميع مراحلها المختلفة .
- إتباع إطار مؤسسي شامل ومتكامل للمصالحة .

- عدم السماح باستغلال المصالحة لتحقيق مكاسب حزبية أو جهوية أو قبلية .

ويمكن لنا تحديد استحقاقات المصالحة الوطنية والأرصدة التي يمكن استثمارها والمهددات التي تعرقل نجاحها ، والمتمثلة في الإستحقاقات بما يهيئ السبل لبناء الدولة في هوية مدنية قائمة على حكم القانون ، وحقوق المواطنة ومنظومة قيمية تؤكد وترسخ قيم التسامح والإختلاف وقبول الآخر ، وروح مهنية تحترم الكفاءة والإتقان و الإنضباط و التنافسية و المسؤولية و أخلاقيات المهنة ، ويتطلب الإيفاء بهذه الإستحقاقات تحقيق ثلاثة مطالب أساسية : دستور يضمن الحقوق السياسية والمدنية ، وتنشئة إجتماعية وسياسية و تربوية منفتحة على الآخر ، وقوانين رادعة للتسيب الراهن في الأداء الوظيفي العام تجد سبيلها للتنفيذ . (1) ، (أنظر ، تقرير مركز دراسات القانون والمجتمع : دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا ، ص 37) .

المطلب الأول : نظرة الإسلام للمصالحة .

الإسلام دين السلام و دستور التأخي والتعاون على البر والتقوى ، ويرتكز التسامح والصفح عن الزلات و إقالة العثرات والهفوات ، قرر مبدأ القصاص بالعدل وأرسى وعظم سبل الصفح والعفو بالفضل ، وهذه الدعائم تمثل قاعدة متينة ورؤية رصينة في إقامة مصالحة وطنية شاملة

بين أبناء الأمة الواحدة ، حيث تتأزر الجهود وتتكاثف في سبيل إحلال السلم الأهلي الذي ينطلق

منه أبناء المجتمع في حفظ وطنهم والسعي لتحقيق المواطنة المتكافئة الحقوق والواجبات .

(2) (مصطفى محمد حديد ، مبدأ المصالحة الوطنية في النص القرآني ، ص 8) .

ولقد حثت الشريعة الإسلامية السمحاء على التأليف بين القلوب وإصلاح ذات البين ، وأوضحت مدى أهمية الصلح ومدى الحاجة إليه ، فلقد شرع الإسلام الصلح وأكد عليه ما دام لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، لأنه يقضي على المنازعات التي من شأنها أن تشيع الحقد والكراهية في قلوب الناس .

والصلح في اللغة إسم بمعنى المصالحة والتصالح التي هي المسالمة خلاف المخاصمة والتخاصم ، فيقال اصطلح القوم وتصالحوا ، أي وقع بينهم الصلح ، ويسمى السلم كما جاء في قوله تعالى : ((وإن جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم))(3) (سورة الأنفال الآية (61)

ويسمى الصلح أيضاً العهد كما جاء في قوله تعالى : ((أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون)) (4) (سورة البقرة ، الآية (100)

ويسمى الميثاق ، كما جاء في قوله تعالى : ((إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق))

(5) (سورة النساء ، الآية (90) .

ويسمى الهدنة ، إن كان على ترك القتال مدة من الزمن . (6) (أبى هاجر محمد السعيد بسيوني ، شعب الأيمان ، ص 12)

ويسمى التوفيق ، (7) (أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل) العسقلاني ، فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ، ص 131)

وفي الاصطلاح الفقهي عرفه الحنفية بأنه : عقد وضع لرفع المنازعة ، (8) (أحمد بن غنيم ، الفواكه الدوائي على رسالة أبي يزيد القيرواني) .

وعرفه المالكية بأنه : إنتقال عن حق أو دعوى يعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه ، (9) (احسان عباس ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) .

وعرفه الشافعية بأنه : عقد يحصل به قطع النزاع ، (10) (احمد سلامة وأخرون ،) .

وعرفه الحنابلة بأنه : معاقدة يتوصل بها إلى الإصلاح بين المختلفين ، (11) (خيرالدين الزركلي الدمشقي

إن الإصلاح بين الناس يعد من العبادات العظيمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام النافلة ، وصدقة نافلة ، والصلاة النافلة ، فقال أبوالدرداء قل لنا بلى يا رسول الله، فقال إصلاح ذات البين .

فالأصلاح بين الناس هو الإصلاح بين شخصين متخاصمين وبذل المجهود الكبير والمال حتى يتم هذا الإصلاح ، فالمصلح قلبه أصفى القلوب ونفسه تحب الخير ويبذل ما في وسعه للإصلاح ويحمل هم الإصلاح ولا يسعد برؤية المتخاصمين ، فالإصلاح بين الناس هو الحافظ للدين والإفساد هو الذاهب بالدين ، فيجب علينا أن نجتهد في الإصلاح ما استطعنا إلى ذلك سبيلا . (1) ، (محمد قدوس ، لماذا حث الرسول الكريم على الإصلاح بين الناس ؟ ، ص 19) .

المطلب الثاني : أهمية المصالحة الوطنية وفوائدها ووسائلها .

تعتبر المصالحة الوطنية في دول ما بعد الثورات والتي شهدت صراعات ونزاعات مسلحة وإنتهاكات جسيمة وأحداث دموية ، القضية المركزية الهامة التي تشغل الأمة أو الدولة المعنية، فهي ضرورة حتمية لأنها القاعدة الأساس لبناء الدولة الواحدة الموحدة التي تضم كل المواطنيين وركيزة التعايش السلمي ، فهي تسعى إلى ترميم النسيج الإجتماعي وإعادة الثقة بين المواطنيين

وترسخ سيادة القانون والعدالة الانتقالية ، لأن المجتمع فقد الثقة في حقوق الإنسان وسيادة القانون بعد الإنتهاكات الكبيرة والجسيمة بشأنها ، وكذلك أيضاً في الآليات التقليدية للعدالة ، ويتضح ذلك في الدول التي عانت من حروب ونزاعات أهلية ، إذ تتشكل لديها دوافع الإنتقام مما سينتج عنه عنف متبادل وحالة من الإحتراب والصراع . (2) ، (عبدالفتاح مفتاح الشوماني ، التنظيم القانوني للمصالحة الوطنية في ليبيا ، ص 2) .

وتهدف المصالحة وتسعى نحو إزالة رواسب الماضي وإلغاء عوائقه وانعكاساتها وآثارها السياسية والتشريعية والإقتصادية والإجتماعية الثقافية ، وتصحيح ما ترتب عليها من مأسي وأخطاء وإنتهاكات وتجاوزات جسيمة ، كما تهدف أيضاً لإقناع أطراف الصراع بتغليب المصلحة الوطنية العليا ، على المصالح الخاصة الضيقة سواء كانت حزبية أو جهوية أو فئوية، فالهدف الأسمى لأي نظام في الدولة هو تحقيق العدالة الإجتماعية بين عموم المواطنيين ، وهذا لا يتأتى إلا عندما تتمكن الدولة من بسط سلطتها المادية والقانونية ، لتكون بديلاً عن كل المظاهر غير القانونية ، لأن الدولة العادلة القوية هي وسيلة وغاية في الوقت ذاته .

وهنا تجدر الإشارة لضرورة أن يسود كل مواطني الدولة التي شهدت أو تشهد مرحلة انتقالية بأن مشاكلهم و أزماتهم هم أول المسؤولين عن معالجتها وحلها ، ويجب تسخير كافة الإمكانيات والموارد وتذليل كل العقبات من أجل ذلك، وكل ذلك لن ينجز ويتحقق الا بإنجاح مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة والعادلة . (3) ، (هند محمد عبدالجبار علي ، دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي : الموصل نموذجا ، ص 152) .

أما فيما يتعلق بوسائل تحقيق وإنجاز المصالحة الوطنية ، فكل المجتمعات البشرية تسعى إلى تنظيم شؤونها وإدارة مؤسساتها بطرق وأساليب متعددة ، حسب نظمها السياسية وخبراتها الحضارية و فاعلية مجتمعاتها البشرية ، إدارة مرنة تنمو وتتطور أشكالها بهدف رضا الإنسان واستقراره سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً و أمنياً ، وتؤكد بعض الدراسات المختصة بأن وسائل تحقيق وإنجاز المصالحة الوطنية الصحيحة هي :

1 ـ الوسائل الحكومية والاجتماعية وهي كثيرة مثل إعادة الإعمار التي لا تقتصر فقط على إعادة بناء وتأهيل عناصر البنية التحتية المادية ، بل تتضمن أيضاً إعادة بناء وتطوير البنى الأساسية الفوقية المتمثلة في بناء جهاز إداري مستقر ، وإطار دستوري وتشريعي يلبي طموحات وتطلعات الشعب .

2 ـ الوسائل الثقافية والعمل على نشر ثقافة التسامح والتأخي والسلم والمشاركة والبناء ، وتعزيز روح المواطنة والمساواة والعدالة الإجتماعية ، ووضع استراتيجيات إعلامية وطنية موحدة وجامعة من خلال تبني خطاب إعلامي بناء ينبذ الإنقسام والصراع والفرقة والجهوية ، ويجسد السلم الإجتماعي والتوافق المجتمعي المرجو .

إذن المصالحة الوطنية لها أهمية قصوى وبالغة فهي صمام الأمان للوحدة الوطنية وللسلم الإجتماعي بين جميع أفراد المجتمع الواحد وشرائحه ، وتعزز المواطنة والهوية الواحدة الجامعة ، فهي تساهم في بناء علاقات إيجابية بالمجتمع من خلال تغيير ثقافاتهم و مواقفهم التي سببت الأذى للأخرين ، وتمنح الأفراد الشجاعة للاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي والتعامل

معها ، وتقلل من الرغبة في الإنتقام و إستيفاء الحق بالذات و قبول العقوبة اللازمة مع

المجرمين .

إذن المصالحة الوطنية والوفاق المجتمعي فوائدها لا تعد ولا تحصى ، فهي المحافظ والضامن للوحدة الوطنية ووحدة النسيج الإجتماعي والسلم المجتمعي ، وتكفل الإستقرار السياسي والعدالة الإجتماعية وفق مبدأ المواطنة والتعايش السلمي ، بمشاركة جميع مكونات المجتمع دون إقصاء أو تهميش لأي طرف أو مكون إجتماعي أو منطقة .

المبحث الثاني : مفهوم العدالة الإنتقالية .

العدالة الانتقالية مفهوم ومصطلح حديث نسبياً إنتشر بكثرة خاصة في العالم العربي بعد تحولات 2011 ، ولا يندرج حصراً ضمن فقه العلوم السياسية فقط لكنه أيضاً يضمن في دراسات حقوق الإنسان ، كما يرى البعض بأن العدالة الانتقالية هي فرع من فروع القانون الدولي ، نظراً لوجود علاقة بينه وبين القانون الإنساني الدولي ، إذ أن أهم أهداف العدالة الانتقالية هو التصدي للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، يشكل المحور الأساسي للقانون الإنساني الدولي، إلا أنه يعني أساساً بوضع القواعد اللازمة للتصدي لتلك الإنتهاكات التي تقع إبان الصراعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية ، ومحاسبة مرتكبي تلك الإنتهاكات بيد أن نطاق مفهوم العدالة الانتقالية يستوعب أمور أكثر من ذلك ، إذ أنه يغطي حالات إنتهاك حقوق الإنسان في أوقات السلم أيضاً ، ويشتمل على العديد من الآليات التي لا يعنى بها القانون الدولي الإنساني مثل التطهير وإصلاح المؤسسات والمصالحة . (1) ، (عادل ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص 12).

وتعود الإرهاصات الأولى للمفهوم إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث بدأت معالم هذا المفهوم تظهر وتتضح من خلال اهتمام المجتمع الدولي بسياسات فض وحل المنازعات ، وحث الدول على إتباع منظومة العدالة الجنائية في التصدي للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

ولقد تطور المفهوم وتبلورت مكوناته الأساسية وبدأ في مرحلة تكوين الديمقراطيات التي عرفتها بعض دول العالم نهاية القرن التاسع عشر .

وتضاعف البحث الأكاديمي الحقيقي لمفهوم العدالة الانتقالية من خلال الثورات والتغيرات السياسية الحادة في أوروبا الشرقية ، والانتقال إلى مرحلة الديمقراطية في دولة جنوب أفريقيا التي أعطت مثالا ناجحا في تطبيق هذا المفهوم ، وقد لعبت الأمم المتحدة دورا مهما في تحديد معالم المفهوم ، من خلال مقاربة قائمة على إحترام سيادة القانون أثناء فترات ما بعد الصراع .

و بالنظر إلى نسبية المفهوم فلا يوجد تعريف متفق عليه محدد له ، إلا أن هناك بعض الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي اجتهدت في وضع تعريف للمفهوم ، من خلال سياق تطبيقه وبيان أهدافه ومكوناته على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2004 السابق الإشارة إليه .

ونظرا لأن المفهوم نسبي يتغير بتغيير الزمان والمكان ، فيجب عدم النظر إلى العدالة الانتقالية على أنها نوع خاص من العدالة ، ونسبية المفهوم يمكن أن تتأثر بدرجة القمع والإستبداد على النحو الذي اتصف به نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا ، أو النظام النازي الألماني .

وعليه فأن العدالة الانتقالية هي مجموعة من التدابير و الإجراءات القضائية وغير القضائية ، يتم الإضطلاع بها من خلال مرحلة ما بعد الثورات التي شهدتها الدول المعنية ، بهدف التصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة إستعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق ، وهي ترمي أساسا إلى القصاص العادل للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم و ذويهم ، وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية ، ومنع تكرار ما حدث من إنتهاكات وتجاوزات . (2) ، (أحمد شوقي بن شيبوب ، هيئة التحكيم المستقلة ، ص 17) .

المطلب الأول : علاقة المصالحة الوطنية بالعدالة الانتقالية .

المصالحة الوطنية ذات علاقة وثيقة بالعدالة الانتقالية ، فهي أحدى مكونات منظومة العدالة

الانتقالية وتشكل في حد ذاتها من أهم أهدافها ، فمن البديهي لتحقيق وإنجاز المصالحة الوطنية

الحقيقية الشاملة ، يعد من أهم مفردات اية تسوية ، وعدم تحقيقها سيؤثر سلبا على هذه التسوية

وقد تؤدي إلى نسفها من أساسها . (1) ، (عادل ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص 19) .

ووفقاً لرؤية المركز الدولي للعدالة الانتقالية : فأنه لابد لأي عملية مصالحة من تهيئة الظروف قبل أي شيء ، فليس من المنطقي أن ترتكز هذه العملية على حث الضحايا على المسامحة ، في ظل غياب أي إقرار حكومي واضح .

ومن خلال تفحص واستقراء تجارب أغلب الدول التي مرت بمراحل ما بعد الثورات والتي عرفت بالمراحل الانتقالية ، نلاحظ تركيزها على آليات المصالحة ووسائلها لضمان تحقيق السلم الإجتماعي والتوافق المجتمعي ، ولعل تجربة جنوب أفريقيا تعد مثال يقتدى به في هذا الشأن ، حيث تميزت المرحلة الانتقالية التي شهدتها بالاعتماد على آلية خاصة لبلوغ المصالحة الوطنية وتحقيقها على أرض الواقع ، تقوم أساسا على إقرار المسؤول بما ارتكبه من إنتهاكات وتجاوزات ، أمام هيئة معرفة الحقيقة كشرط للحصول على العفو بلوغا للمصالحة الوطنية ، وبغرض

تحقيق العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية أو الانتقامية ، بل أن بعض نظم العدالة الانتقالية اعتمدت الاعتذار كأحدى آليات العدالة الانتقالية . (2) ، (محمد سليمان ، مصر عصية على التطرف والمتطرفين ، ص 21) .

ومن خلال السرد السابق يتبين بأن العدالة الانتقالية هي عملية قضائية بحثة بما تتضمنه من اجراءات متكاملة ، تبدأ بالتحقيق وتنتهي بإصدار الأحكام القضائية وتنفيذها ، وفق أطر ومؤسسات قانونية محددة ، وهي بذلك تهدف إلى تحقيق العدل و إنصاف الضحايا بكل سبل ووسائل الإنصاف القانونية ، وفي مقدمتها القصاص و إنزال العقوبات العادلة بحق المجرمين ، حسب ما تنص عليه القوانين ومنع الإنتهاكات والجرائم مستقبلا . (3)، (أحمد علي الأطرش ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا : جدلية الأولويات) .

أما المصالحة وكما أسلفنا الذكر هي عمل إجتماعي ديني وأخلاقي سياسي بالمقام الأول وتنظر للمستقبل ، عكس العدالة الانتقالية التي تنظر للماضي وتكون محددة بتلك الفترة الزمنية .

وبالتمعن والتفحص والتحليل يتجلى التداخل بين الموضوعين ، فالعدالة الانتقالية جزء لا يتجزأ من المصالحة الوطنية ، فهي أيضاً عاملا داعما أساسيا لضمان نجاح المصالحة في أي مجتمع .

(4) ، (زينب محمد صالح ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقها في المجتمع العراقي ، ص 2) .

وعادة ما يتم الأخذ بمبدأ العدالة الانتقالية عقب إنتهاء الصراعات المسلحة ، وانهيار نظم الحكم الشمولية حيث تقوم العدالة الانتقالية بتوثيق الإنتهاكات التي ترتكب بحق المواطنيين ، ومحاكمة المسؤولين عنها وتطهير المؤسسات منهم ، و إنصاف المتضررين وتعويضهم عبر آليات مختلفة ، ومحاولة دمجهم في المجتمع عبر برامج متنوعة ، فالعدالة الانتقالية أضحت إحدى طرق ووسائل الانتقال السياسي الديمقراطي التي أثبتت جدواها . (5) ، (ابتسام محمد العامري ، دور العدالة الانتقالية في تعزيز الوحدة الوطنية : العراق نموذجا ، ص 12) .

المطلب الثاني : أهداف وآليات العدالة الانتقالية ومعايير تطبيقها .

مفهوم العدالة الانتقالية من أرحب و أوسع المفاهيم الإنسانية الإجتماعية ، لما يتضمنه من مجموعة التدابير القضائية و غير القضائية ، التي يجب الإعتماد عليها لتحقيق أهدافه وغاياته .

ووفقاً لتجارب العديد من الدول في السابق ، فأن مفهوم العدالة الانتقالية يقوم على ست دعائم رئيسية مترابطة تعتبر في الوقت نفسه آليات و أهداف هي : (6) ، (أنظر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية للمجتمعات في مراحل الصراع وما بعدها ، الفقرة (17) ، أغسطس 2004) .

1 ـ معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي إرتكبت خلالها التجاوزات والجرائم ، التي ترتب عليها إلحاق الضرر بكافة صوره المادية والمعنوية .

2 ـ المحاسبة والقصاص بإجراء محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم ضد الشعب والوطن ، سواء تمت عبر محاكم وطنية محلية أو دولية أو مختلطة .

3 ـ التعويض وجبر الضرر ، بتعويض الضحايا وجبر ما لحق بهم من أضرار و إعادة تأهيلهم وتخليد ذكراهم .

4 ـ التطهير و يقصد به تطهير مؤسسات الدولة و إقصاء المسؤولين ممن أفسدوا الحياة

السياسية ، وهذه الآلية تتطلب مراجعة أعمال المسؤولين السابقين من رجالات النظام السابق الذين أجرموا في حق البلد .

5 - الإصلاح المؤسسي لمؤسسات الدولة لضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات جسيمة وتجاوزات عن طريق تلك المؤسسات ، أو عن طريق القائمين عليها ، وهذا يتطلب إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بإرتكاب منتمين لها بالإنتهاكات و التجاوزات .

6 - المصالحة فهي أحدى مكونات العدالة الانتقالية الرئيسية وتعتبر في الوقت نفسه أحدى أهدافها .

أما معايير وضوابط ومقاييس تطبيق العدالة الانتقالية فهي على أهمية بالغة ، فلا يمكن تحقيق أهدافها عشوائيا أو تحكميا بل من خلال معايير محددة وجلية ، تضفي على آليات و إجراءات العدالة الانتقالية المصداقية والشفافية والمشروعية ، وهو أمر يستلزم اتباع اجراءات وآليات تتوافق وتلائم مع المعايير الدولية السائدة والمتعارف عليها والتي من أهمها : (1) ، (عادل ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ض16) .

1- الإلتزام بالقواعد الدولية للعدالة والإنصاف .

2- مراعاة الخصوصيات والسجايا الوطنية .

3- الأخذ بعين الإعتبار الوضع السياسي .

4- التركيز على حقوق ومصالح الضحايا .

5- إصلاح وتطوير منظومة العدالة الجنائية .

6- دعم ا سلطة القضائية وضمن إستقلالية القضاء .

7- ترسيخ وتأكيد مباديء سيادة القانون .

8- إحترام حقوق الإنسان .

9- معالجة الفرقة والإنقسام بين شرائح المجتمع و أطيافه .

10- الجدولة الزمنية لإجراءات وآليات العدالة الانتقالية .

11- إتباع إطار مؤسسي شامل .

12- كيانات مستقلة ومحايدة .

المبحث الثالث : المصالحة الوطنية في ليبيا

المصالحة الوطنية الحقيقية تبدأ حيث إنتهت الحرب وتوقف القتال وسكتت البنادق والمدافع ، وجلوس كل الأطراف الليبية المتخاصمة على طاولة واحدة ، لا غالب و لا مغلوب هو البلسم الشافي لكل جراح الوطن ، فلا يمكن تحقيق مصالحة وطنية ليبية بالإكراه والمغالبة ، فتجارب الدول المشابهة أثبتت أن لا نجاح لمصالحة لا تجبر الضرر إيمانا وقناعة بأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وجهان لعملة واحدة وكلاهما جزء لا يتجزأ من الأخر ومكملين لبعضهما ، فلا توجد وسيلة مثلى لإنجاز المصالحة الوطنية الحقيقة الشاملة سوى العدالة الانتقالية ، في دول ما بعد الثورات والصراعات التي شهدت إنتهاكات جسيمة ، وليبيا على إستثناء عن البقية بل هي في

أمس الحاجة لتفعيل و إعمال مسار العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية ، الذي واجهه عدة عوائق وعراقيل متعددة ومختلفة ومتنوعة ومتشابكة ، لاسيما و أن الحالة الليبية متفردة ومتميزة عن بقية ثورات دول الجوار (2) ، (علي حسن أبوبكر يونس ، العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية بين المقتضيات و التحديات) .

.الثورة في ليبيا تحولت إلى صراع مسلح وتدخل حلف الناتو والدول الغربية الكبرى وبعض القوى والدول الاقليمية والعربية في الأزمة الليبية ، ولذلك فلا بد من معالجة الإنتهاكات التي وقعت قبل وبعد السابع عشر من فبراير 2011 ، و ترميم ما يمكن ترميمه على كافة الصعد ، ولكن ما ترتب على ذلك من نشوب واندلاع الصراعات والنزاعات التي وصلت ذروتها عند تحولت إلى حروب أهلية بجميع أرجاء ليبيا ، ونجم عن ذلك الإنقسام الداخلي و الإزدواج الحكومي وضعف أداء المؤسسات الانتقالية والتشكيك بشرعيتها ، وضعف وانقسام المؤسستين العسكرية والشرطية الأمنية شرقا و غربا .

المطلب الأول : واقع المصالحة الوطنية في ليبيا .

عطفا على الوضع والواقع المرير الذي شهدته و لازالت تشهده ليبيا ، ثبت بما لا يدعو مجال

للشك بأن مسار العدالة الانتقالية برمته عرف العديد من العقبات والاكراهات عدة منها ما هو مرتبط بممارسات بعض أركان ومؤسسات النظام السابق ،والأوضاع التي ترتب عليها

تفسير تغيير النظام السياسي ، ولكن الوضع تفاقم و زاد سوء مع تنامي وبروز الإنقسامات الداخلية ، وفوضى إنتشار السلاح خارج مؤسساته ، وتزايد التدخل الأجنبي الخارجي بكافة صوره وأشكاله ، وغياب الإرادة الوطنية الحقيقية الصادقة لدى صناع القرار والقادة السياسيين والعسكريين والنخب ، في تفعيل واعمال مسار العدالة الإنتقالية السبيل الآمن لبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة ، وبناء الدولة المدنية دولة القانون والمؤسسات حلم كل الليبيين الذي طال انتظاره ، والوصول بالوطن إلى شاطئ الأمان .

وإزاء هذا الوضع الأليم الذي تعيشه ليبيا وطول أمد المرحلة الانتقالية بها ، فلابد من دعوة كل الأطراف الليبية المتخاصمة للإسراع والتعجيل بضرورة التفكير الجاد ، في وضع منهجية علمية وعملية إستشرافية مستقبلية ، تتبلور في إستراتيجية أو خارطة طريق وطنية جامعة وبرؤية سياسية حكيمة ورشيدة ، ديدنها تغليب مصالح الوطن العليا العامة على المصالح الخاصة الضيقة أياً كانت ، بعيداً عن المؤثرات والإملاءات والتدخلات الخارجية ، والسير قدما في تنفيذ الإصلاحات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية ، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه في ليبيا إلا بتفعيل مسار العدالة الانتقالية وسيلة تحقيق الغاية الأسمى المصالحة الوطنية الليبية الحقيقية الشاملة .

إن إصرار بعض القادة العسكريين والنخب والسياسيين الليبيين بعد فبراير 2011 ، على التطبيق الحرفي لقانون العزل السياسي رقم 13 لسنة 2013 ، بشأن العزل السياسي والإداري ، دون التمييز بين السلوك الشخصي والإنتماء للمؤسسة السياسية والأمنية السابقة ، ، بتجريم كل الكوادر والكفاءات الإدارية و الأمنية أعاق عملية بناء الإستقرار السياسي والإجتماعي والمؤسساتي في ليبيا . (1) ، (صديج مصطفى ، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار : الجزائر وتونس) .

ولقد ساهم ذلك في إفراغ الدولة من كفاءات إدارية وأمنية فنية متخصصة في حاجة ماسة لها، حيث أن بعضها تم رفع كفاءته وتطويره في دورات متقدمة جدا داخلياً وخارجياً ، كلفت الخزانة العامة مبالغ باهظة .

وإضافة لذلك ، فأن ثقافة الحوار والمشاركة والتسامح حينما تغيب تقل وتنعدم فرص نجاح وإنجاز المصالحة الوطنية ، والتحول الديمقراطي والإنتقال السياسي السلمي للسلطة ، وتتعثر مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها ، فهي

البيئة الحاضنة لكل تجربة تصالحية ديمقراطية ، فالحوار هو سبيل التوافق النخبوي والمجتمعي الداعم المشجع والمحفز للمصالحة الوطنية و الوحدة الترابية والمحافظة على السلم الإجتماعي والتوافق المجتمعي ، فالتوافق مبدأ مركزي في أي منظومة ديمقراطية ، وثقافة الحوار تعني الاستعداد المبدئي لدى قطاعات واسعة من الشعب لتبادل الآراء والأفكار والرؤى ، وصولا إلى نوع من التوافق حولها ، و للإحجام عن توسل العنف أو أي وسيلة من وسائل الإكراه المادي أو النفسي ، في فرض هذه الآراء و الأفكار والرؤى ، وشيوع ثقافة الحوار والتسامح والمشاركة وقبول الآخر في أي مجتمع ، يدل على أن القطاع الأغلب من أبناءه على مدركات من النضج المعرفي والوعي الأخلاقي ، بحيث يفهم الواحد منهم أن الرأي الذي يدافع عنه ليس سوى فرضيته المفضلة ، حيث أن إستطلاع مركز البحوث بجامعة بنغازي الذي أجري في يونيو 2014 ، يحظى الحوار الوطني بدعم الليبيين ومن الملفات الجديرة بالنقاش لديهم هما : الأمن والمصالحة . (2) ، (زاهي المغيربي ونجيب الحصادي ، التحول الديمقراطي في ليبيا : تحديات وفرص ومالآت ، ص19).

فإذا أردنا نجاح المصالحة فذلك يتطلب توافر الشروط الضرورية اللازمة الداعمة والمحفزة لها ، وفي الحالة الليبية نكاد نجزم بأن جل مبادرات وأغلب مشاريع المصالحة ولدت ميتة أصلاً ، فكيف سيتم جبر الضرر والتعويض العادل للمتضررين وكشف الحقيقة ؟ ،

وبالرغم من إعلان المجلس الرئاسي إنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية

بليبيا، الذي جاء تنفيذا لمخرجات حوارات جنيف ، إلا إنه لم يستطيع تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة المفوضية .

هذا وبالإضافة إلى غياب الثقة وانعدامها بين الأطراف الليبية المتخاصمة ، فلم يتم صياغة ميثاق شرف وطني جامع وملزم لهم ، يراعى فيه خصوصيات المجتمع الليبي ، و يتضمن المبادئ الأساسية والشروط والضوابط المنظمة لعملية المصالحة الوطنية الحقيقية ، أدى إلى فشلها وتعثرها ، ولم يدار ملف المصالحة بليبيا من قبل مؤسسة أو جهة وطنية محايدة ومستقلة ، وفق استراتيجية صحيحة متكاملة وشاملة، سياسياً و إقتصادياً وإجتماعياً ، بهدف بناء دولة مدنية حديثة عمادها القانون والمؤسسات ، ودستور وطني موحد مجمع عليه ينظم الحياة السياسية ويكفل الحقوق والواجبات ، ويضمن التوزيع العادل للموارد والثروات ، وهذا ما ينتظره كل الليبيين بفارغ الصبر ، وهو البداية الفعلية الحقيقية في إنجاز مصالحة وطنية شاملة وعميقة تراعي الثوابت الوطنية وتحقق مصلحة الوطن العليا ، عبر مشروع وحوار وطني جامع بلا إقصاء أو تهميش ، ولضمان نجاح المصالحة أيضاً فأن الأمر يحتاج إلى دولة قوية ومؤسسات شرعية وتوافر شروطها و دعاماتها الأساسية ، فتوحيد المؤسسات واحتكار السلاح بيد مؤسسات الدولة وتطبيق القانون على الجميع ، هي في الواقع شروط ضرورية لازمة تسبق المصالحة بين الليبيين ، فمن قواعد المصالحة الأولى ومن أهمها هو : الإعتراف بالأخطاء والصفح والإنصاف ، والتعويض العادل وجبر الضرر وعدم الإفلات من العقاب . (1) ، (رمضان كرنفودة ، المصالحة الوطنية في ليبيا : أسباب التشاؤم و أخرى للتفاؤل) .

حقيقة أن الوقت يستدعي التعجيل بتشخيص دقيق للحالة السياسية الليبية ، قبل التفكير في طرح أي مشروع أو رؤية للمصالحة ، ومراعاة خصوصيات المجتمع الليبي ونوع المصالحة التي يحتاجها ، فالصراع في ليبيا ليس سياسياً أو إيديولوجياً أو جهوياً ، و أنما هو صراع من أجل السلطة والمال ، صراع الغنيمة والمحاصصة وتقاسم الحصص ، وهذه الحالة لا يمكن نجاح المصالحة معها ، لأنها تتعارض مع مصالح الفئات المستفيدة .

المطلب الثاني : الأفاق والمعالجات المتاحة .

إن تحقيق مصالحة وطنية شاملة حقيقية بين الليبيين هو مشوع يحلم به ويطمح إليه الجميع ، لكن تحقيقه و إنجازه ليس بالأمر الهين كما يعتقد البعض ، بل تحول دونه عدة سدود وعوائق ، كما يستوجب الأمر محاولة الإجابة عن التساؤلات المتمثلة في : ضرورة الكشف عن الأطراف التي يجب أن تتصالح ومع من يجب أن تفعل ذلك ؟ وهل المصالحة تعني الإقلات من القانون والعقاب بالنسبة للأفراد والأشخاص والمؤسسات المتورطين في جرائم وتجاوزات في حق مواطنين ليبيين؟.

إضافة إلى أن نجاح المصالحة في ليبيا يتطلب الإيفاء بتوافر ثلاثة شروط أساسية غير موجودة الآن وهي : غياب إطار قانوني واضح لمشروع المصالحة ، يحدد جميع العناصر المذكورة ، مع عدم الخلط بين مشروع المصالحة والإفلات من العقاب ، ووجود إطار مؤسسي شرعي يعمل على تنفيذ كل الإجراءات المرتبطة بمشروع ومسارات المصالحة الوطنية في ليبيا . (1) ، (محمود اسماعيل ، ما هي شروط نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا) .

ويدار عادة مشروع المصالحة عبر مظلة وطنية ووفق مشروع متكامل الأركان سياسياً و إقتصادياً وإجتماعياً ، عماده رؤية حجر أساسها بناء دولة القانون والمؤسسات ، يسودها التسامح والعدل والمساواة والمشاركة ، إيمانا واقتناعا بأن المصالحة حاجة ضرورية حتمية حياتية مجتمعية ، فهي لا تتحقق بالمهرجانات والمؤتمرات الخطابية والجولات والحوارات المكوكية داخلياً ومحلياً ، بل تحتاج إلى إرادة حقيقية قوية مشتركة من الجميع بتغليب مصلحة الوطن والمواطن العليا والأسمى ، على المصالح الدنيا الخاصة الضيقة التي تساهم في ضياع الوطن وتعثر مشروع المصالحة الذي طال إنتظاره .

وعلى ضوء الوضع الراهن و السائد في المشهد الليبي حتى تاريخه ، فأن مسارات الحوار والمصالحة والتقارب بطيئة الخطوات ومتلكئة تفتقر للجدية ، بسبب انغلاق بعض الأطراف السياسية الليبية على نفسها ، وعدم إنفتاحها بصورة تامة على الأطراف الأخرى ، وعدم تقبل الرأي الأخر ، أو بسبب اختلاف الرؤى والتعنت والعناد السياسي فيما بينها . (2) ، (محمد عبدالحفيظ الشيخ ، المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وأفاق المستقبل، ،ص 37) .

ونتاج لذلك ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية ، فأن المصالحة الوطنية في ليبيا أمام ثلاثة خيارات مختلفة هي : (3) ، (محمد عبدالحفيظ الشيخ ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح : التحديات والأفاق ، ص 19) .

1 ـ الخيار الأول ، مضي الأطراف الليبية المتصارعة قدما في ملف المصالحة مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي ، وتجاهل الضغوطات والإملاءات المحلية الداخلية والخارجية الإقليمية و الدولية ، والتوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية المتخاصمة على أرضية إتفاق الصخيرات المغربية ، يفضي إلى انتخابات جديدة في ليبيا وهذا هو الخيار الأفضل والأمثل .

2 ـ الخيار الثاني ، السير قدما في الإتفاق قد يؤدي إلى حدوث إنقسامات و إنشقاقات و إصطفافات جديدة بين القوى والأحزاب السياسية الليبية ، وهذا سيزيد المشهد تعقيدا وارباكا أكثر من السابق .

3 ـ الخيار الثالث ، تعثر الإتفاق بين الأطراف والقوى الليبية المتصارعة في المراحل القادمة ، والعودة إلى المربع الأول وتعميق الإحباط واليأس في الشارع الليبي .

وفي ظل معطيات الوضع الراهن والتعقيدات القائمة محليا واقليميا ودوليا ، تبدو فرص الخيارات الثلاثة قائمة ومفتوحة ، مع صعوبة ترجيح أحد منها على الآخر مع وجود أفضلية نسبية لصالح خيار الحل السياسي والتوافق

الوطني ، المرتبط بإرادة القوى المتصارعة بالمرحلة الأولى ، وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في المشهد الليبي ، ويرى البعض الآخر ، بعد فشل جل مسارات ومبادرات الحوار والمصالحة الوطنية، بالرغم من تنوعها وتعددها و إختلاف مصادرها و مقاصدها ، سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية ، فأن أمام إنجاز وتنفيذ المصالحة الوطنية خيارين لا ثالث لهما : (1) ، (إدريس عبدالسلام ، المصالحة بين المتنازعين على السلطة فقط) .

1 ـ الخيار الأول : ركيزته الأساسية التي يقوم عليها هي الجهود والمبادرات الإجتماعية ، التي لم يحالفها التوفيق والنجاح في السابق .

2 ـ الخيار الثاني : هو تأجيل إنجاز المصالحة والذهاب بها إلى ما بعد الإنتخابات،

وتأسيس جسم مستقل يخول له ذلك ، وسلطة شرعية قوية تجبر كل الأطراف على الإحتكام للعدالة .

وبالرغم من الآراء ووجهات النظر المختلفة والمتعددة والمتضاربة بشأن مشروع المصالحة الوطنية ، والتي يغلب على أكثرها النظرة التشاؤمية إزاء هذا الملف ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود عدة مقومات وعوامل مشجعة متاحة بالبيئة الليبية ، ينبغي إستغلالها بأفضل وجه والإستفادة المثلى منها في إنجاح هذا الإستحقاق الوطني الهام، والوصول بليبيا دولة وشعب إلى بر الأمان ، ومنها العوامل الإجتماعية الجامعة والمتمثلة كوحدة الدين فالليبيون جميعهم مسلمون ولا توجد اثنيات أخرى بليبيا ، ووحدة التكوين والنسيج الإجتماعي بالمجتمع الليبي فلا توجد به تعددية عرقية ديمغرافية مثل بعض المجتمعات العربية الأخرى ، الأمر الذي قد يثقل كاهل المصالحة وقد يؤدي إلى إجهاضها في مهدها ، وكذلك أيضاً العوامل السياسية فالمجتمع الليبي وبطبعه لا يعاني صراع سياسي بين مكونات اجتماعية متعارضة ومتضادة ، فحقيقة الصراع الليبي هو صراع القوى والأطراف على السلطة والمال والغنائم ، بالإضافة كذلك للعوامل الإقتصادية المحفزة لنجاح مشروع المصالحة والوفاق بليبيا ، فجزء كبير من متطلبات المصالحة يتطلب جبر الضرر المادي والمعنوي والتعويض العادل للمتضررين ، وليبيا دولة غنية حباها الله بخيرات وموارد وثروات إقتصادية هائلة وكبيرة يجب أن يستفاد منها في نجاح المشروع ، بالرغم أن الحكومات المتعاقبة بعد 2011 صرفت المليارات الطائلة دون الالتفات وايلاء ملف المصالحة الأهمية البالغة التي يستحقها ، والذي يؤكد عدم توفر الإرادة الوطنية الحقيقية الفعلية لدى القادة العسكريين والسياسيين و صناع القرار والنخب في بلوغ مشروع المصالحة المرحلة المطلوبة ، كما أن مشروع المصالحة الناجح والرشيد يقوم على رؤية وطنية جامعة وموحدة ومشتركة ، يساهم في بلورتها وصياغتها الجميع بلا إقصاء أو تهميش لأي طرف أو مكون أو منطقة أو فئة ، وإطار قانوني ومؤسسي فاعل ومستقل بقراره ديدنه المصالح العليا للوطن والمواطن ، مع الأخذ في الحسبان أن تنفيذ و إنجاز المصالحة و بلوغها قد يحتاج إلى وقت وفترة قد تكون طويلة في بعض الأحيان في بعض الملفات لطبيعتها وخصوصيتها ، وتحقيق ذلك أيضاً يعتمد على العنصر البشري المؤهل والقادر على إنجاز المهمة الوطنية الجليلة ألا وهي المصالحة الوطنية الحقيقية في ليبيا .

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة مسارات المصالحة الوطنية في ليبيا ، و واقعها وأفاقها ومحاولة معرفة وتحديد الأسباب والمؤثرات التي ساهمت في تعثرها وفشلها ، وما مدى الإستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة والموجودة بالبيئة الليبية التي يمكن إستغلالها كعوامل ايجابية مشجعة ودافعة ، تكفل نجاح مشروع المصالحة الوطنية الفعلية التي اشرأبت أعناق الليبيين إليها ، حيث تم التحقق من مدى صحة الفرضية المثارة في هذه الدراسة ، ففي ظل إستمرار

وديمومة بقاء هذه العوائق والأسباب ، فأن حلم الوصول إلى إنجاز وتحقيق مصالحة وطنية ليبية حقيقية شاملة يظل صعب المنال ، وضرب من ضروب الخيال ، و لقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

1 - من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعثر العملية الإنتقالية برمتها عموما وتعثر وفشل كل مسارات الحوار والمصالحة الوطنية القائمة على العدالة الانتقالية ، و سيادة الثقافة السياسية التابعة ، ثقافة الراعي والرعية ، ثقافة المطلق والنسبي ، ثقافة الشيخ والتلميذ ، ثقافة الأب والأبن ، فهي ثقافة اللامبالاة واللا مسؤولية ، ثقافة المصالح الخاصة الضيقة ، ولا تعزز المشاركة الواسعة في العملية السياسية ، ولا تؤسس للقواعد الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة المنشودة ، وبدورها ساهمت الثقافة السياسية السائدة بالمجتمع الليبي في القصور في إدراك العديد من المفاهيم الأساسية المهمة الداعمة للعملية الإنتقالية وبناء الدولة ، مثل : مفهوم الدولة الوطنية ، مفهوم دولة القانون والمؤسسات ، مفهوم الدستور التوافقي الموحد ، مفهوم المشاركة الشعبية الواسعة ، مفهوم الحكم الرشيد ، مفهوم التداول السلمي للسلطة ، وغيرها من المفاهيم الأخرى ذات العلاقة ، وبدورها ألقت جميعها بظلالها الوخيمة وآثارها السلبية على مسارات ومبادرات مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا .

2 - غياب النظرة التسامحية وسياسة الإقصاء والتهميش ساهمت بدورها في إفشال بعض مبادرات المصالحة في ليبيا ، وتجسد ذلك بوضوح في صدور بعض القوانين والتشريعات التي تعزز ذلك فمثلا القانون رقم 13 لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والذي طبق على أساس الإنتماء وليس بناء على التصرفات والممارسات ، والتلكؤ في إصدار قانون العدالة الانتقالية والذي بدوره يجبر الضرر ويكفل التعويض العادل للمتضررين والذي يمثل الركيزة الأساسية والدعامة الأولى والضامنة لبلوغ وإنجاز مشروع المصالحة الوطنية الحقيقية الفعلية الشاملة التي يطمح لها جميع الليبيين ، ولكن ما حدث عكس ذلك .

3 - تنامي وتزايد الصراعات والنزاعات الداخلية والجهوية المختلفة سواء السياسية أو الإيديولوجية أو الإقتصادية أو المناطقية ، والتي وصلت حدتها في بعض الأحيان إلى النزاع المسلح بين الأخوة الأشقاء ، خاصة مع كميات الأسلحة المأهولة الموجودة خارج مؤسسات الدولة المختصة ، أدى بدوره إلى وأد و إجهاض مشاريع المصالحة والحوار والتقارب الليبية في مهدها .

4 - الفشل في إقامة مؤتمر وحوار وطني جامع يحدد الثوابت الوطنية و أسس ومعايير المصالحة المطلوبة التي تلائم الشخصية الليبية وتراعي خصوصيات المجتمع الليبي ، وينبثق عنه ميثاق شرف إعلامي ملزم لكل وسائل الإعلام باختلافها يعتمد الخطاب الإعلامي الوطني الموحد استجابة لمتطلبات المرحلة ، ونبذ وتجريم الخطاب والطرح الإعلامي الذي يجسر الهوة وينشر الكراهية والفرقة والبغضاء بين الليبيين .

5- عدم إنشاء التوافق على إنشاء إطار قانوني وتكوين تنظيم وجسم مؤسسي هيكلي أو جهاز مستقل ماليا واداريا له الشخصية الإعتبارية دائم ومحايد ، بعيد عن كل التدخلات والمؤثرات الداخلية والخارجية ، يعهد له إدارة المشروع الوطني للمصالحة الوطنية الليبية الحقيقية ، والإشراف علية وتقديم الرؤى والمقترحات والملاحظات بشأنه ، لاسيما و أن إنجاز مشروع المصالحة قد يستغرق سنوات .

6- التدخل الخارجي الأجنبي في الملف الليبي ، الذي تحكمه المصالح الإقتصادية والتحالفات و الاصطفافات السياسية ، أفضى إلى عرقلة إنجاز هذه المهمة الوطنية العليا المنتظرة .

وباستقراء تجارب المصالحة الوطنية في أعلب الدول التي شهدت إنتهاكات وجرائم جسيمة ، نجد أن المصالحة بمثابة المركب الذي سيصل بركابه إلى شاطئ الأمان ، فلو غرق المركب سيغرق جميع الركاب ويهلكون ، وهذا ما لا نتمناه ونرجوه ففرص وصول مركب المصالحة الوطنية الليبية إلى الشاطئ بأمان وسلام المتاحة كثيرة ومتنوعة ، ينبغي تسخيرها لنجاح المشروع وتحقيقه بالصورة الصحيحة ، ومساهمة في محاولة تضميد الجراح وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا ، فأن أهم التوصيات التي نؤكد عليها يمكن إجمالها في ما يلي :

1 ـ التشخيص الصحيح والدقيق للحالة الليبية والأخذ في عين الإعتبار خصوصيات المجتمع الليبي ، وتحديد نوع المصالحة الوطنية التي يحتاجها و تتلائم وتلبي طموح ورغبات كل الليبيين ، والإستفادة من تجارب المصالحة الناجحة في بعض الدول والإستئناس والإسترشاد بها، و الإستعانة ببعثة الأمم المتحدة للدعم والإستفادة من خبراتها في دعم مشروع ومسارات المصالحة في ليبيا .

2 ـ إقامة مؤتمر وحوار وطني شامل بلا إقصاء أو تهميش بمشاركة جميع الأطراف والمكونات ، يؤسس فيه لثوابت ومبادئ المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة بين كل الليبيين ، وصياغة ميثاق شرف إعلامي وطني يسهم في تحقيق وإنجاز مشروع المصالحة ،ويجرم الحرب الإعلامية والخطاب الهدام المحرض على القتل ويغرس بذور الحقد والكراهية والفتنة والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد ، وتوجيه الخطاب الإعلامي والديني لخدمة مشروع المصالحة والمساهمة في بلوغها والوصول إليها .

3 ـ إنشاء وتكوين جسم مؤسسي شرعي مستقل له الشخصية الإعتبارية بإجماع كل الأطراف والقوى الفاعلة محلياً واقليميا ودولياً ، بعيداً عن الضغوطات والمؤثرات والتدخلات الداخلية والخارجية ، يعهد له بهذه المهمة الوطنية السامية وفق المبادئ والثوابت المقرة والمجمع عليها ، ضمن مخرجات المؤتمر الوطني الشامل للمصالحة الوطنية .

4ـ ضرورة تحجيم التدخل الخارجي في الشؤون الليبية بجميع صوره وأشكاله ، وتعهد جميع الدول والقوى والأطراف الخارجية المتورطة بالملف الليبي بضرورة توافقها رسميا و إلزامها بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالأزمة الليبية ، وبمخرجات ومقررات المؤتمرات واللقاءات والحوارات الداخلية المحلية والإقليمية والدولية حول ليبيا .

5ـ الإستفادة من المقومات والعوامل المتاحة المتوافرة بالحالة الليبية والتي يمكن إستغلالها والإستفادة منها كمحفزات ومشجعات إيجابية داعمة للمصالحة ومساعدة لها في بلوغ النجاح المنتظر ، سواء العقائدية والإجتماعية أو السياسية أو الإقتصادية .

6 ـ تطوير وتحديث منظومة العدالة الجنائية في ليبيا ، لتتصدى لسياسة الإقلات من العقاب ، لأن تطويرها سيشكل في حد ذاته رادعا لكل من تسول له نفسه إرتكاب مثل تلك الجرائم وإقتراف الإنتهاكات الجسيمة والخطيرة ، مستقبلا ضد أبناء الشعب الليبي ، ويعمل على ترسيخ ثقة الرأي العام العالمي في النظام القضائي الليبي .

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب .

1 ـ شرح السنة ، شعيب الأرناؤوطي ومحمد زهير الشاوش ، دمشق ـ سوريا ، الطبعة الثانية 1983 . .

2 ـ فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل) العسقلاني ، منشورات دار الريان للتراث ، القاهرة ـ مصر ، الطبعة الأولى 1986 .

3 ـ شعب الإيمان ، أبي هاجر محمد السعيد بسيوني ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

4 ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، إحسان عباس ، منشورات دار صادر ، بيروت ـ لبنان 1971 .

ثانياً : الدوريات والمجلات العلمية .

1ـ محمد عبد الحفيظ الشيخ ، المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وأفاق المستقبل ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 11 ، 2017 .

2ـ محمد عبد الحفيظ الشيخ ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح : التحديات والأفاق ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة 19 ، العدد 71 ربيع 2015 .

3 ـ عادل ماجد ، العدالة الانتقالية و الإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الإهرام ـ القاهرة ـ مصر ، العدد 192 إبريل 2012 .

4 ـ عادل ماجد ، قواعد المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية : تطبيق على الوضع في مصر ، مجلة يتفكرون ، القاهرة ـ مصر ، العدد 2 ، 2014 .

5 ـ سعود الطاهر ، المصالحة الوطنية في الجزائر : التجربة والمكاسب ، مجلة سياسات عربية ، الجزائر ، العدد 34 ، 2018 .

6 ـ محمد سليمان ، مصر عصية على التطرف والمتطرفين ، جريدة الأهرام الثقافي ، القاهرة ـ مصر ، العدد 4642 ، ديسمبر 2012 .

7 ـ صديج مصطفى ، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وإنعكاساته الأمنية على دول الجوار : الجزائر وتونس ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، الجزائر العاصمة ،العدد 3 ـ فبراير 2014.

8 ـ زاهي المغيربي ونجيب الحصادي ، التحول الديمقراطي في ليبيا : فرص و ما لآت ، منشورات المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات ، بنغازي ـ ليبيا 2015 .

9 ـ ابتسام محمد العامري ، دور العدالة الانتقالية في تعزيز الوحدة الوطنية : العراق نموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، بغداد ـ العراق ، العدد 15 ـ مارس 2024 .

10 ـ علي بلعربي ، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة للمصالحة الوطنية ، مجلة السياسة والقانون الجزائرية ، الجزائر العاصمة ، المجلد الثالث ـ العدد 6 ـ 2019 .

11 ـ عبدالفتاح مفتاح الشوماني ، التنظيم القانوني للمصالحة في ليبيا ، منشورات المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ، نوفمبر 2023 .

12 ـ حشود نورالدين و رعاش سرحان ، تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر ، منشورات جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ـ الجزائر ، 2021 .

13 ـ كفاح عباس الحمداني ، حركة التغيير في ليبيا ، مجلة دراسات إقليمية ،العدد 34 ـ 2020

14 ـ محمد قدوس ، لماذا حث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على الإصلاح بين الناس ؟ ، مجلة مصراوي ، القاهرة ـ مصر ، الثلاثاء 21 . 11 . 2017 .

ثالثاً : التقارير .

1 ـ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية بالنسبة للمجتمعات في مراحل الصراعات و ما بعد الصراعات ، وثيقة الأمم المتحدة رقم (23 / 2004 / 616) ، أغسطس 2004 .

2 ـ تقرير مركز دراسات القانون والمجتمع حول دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا ، بنغازي ـ ليبيا ، إبريل – أكتوبر 2018 .

رابعاً : أوراق العمل .

1- مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا : دراسة حالتي رواندا و أوغندا ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العلمي الأول تحت شعار : تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والأفاق ، سالم دينار و على عمر ميلاد الشاطر ، كلية الإقتصاد والتجارة ـ الجامعة الأسمرية ، زليتن ـ ليبيا .

2- العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية بين المقتضيات والتحديات ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العلمي الثاني بكلية الإقتصاد والتجارة ـ الجامعة الأسمرية ، زليتن ـ ليبيا .

خامساً : شبكة المعلومات الدولية .

1 ـ أحمد علي الأطرش ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا : جدلية الأولويات

2 ـ أحمد شوقي بنسيوب ، هيئة التحكيم المستقلة ، المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ـ المغرب 2004 .

3 ـ زينب محمد صالح ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية و آليات تطبيقها في المجتمع العراقي ، مايو 2019 .

4 ـ مناور الراجحي، مفهوم المصالحة الوطنية ، جريدة الأنباء الكويتية ، الثلاثاء 30 . 11 .2021 .

5 ـ أبوبكر خليفة ، مقترح للمصالحة الليبية الوطنية العميقة الشاملة 2017 .

6 ـ ادريس عبدالسلام ، المصالحة بين المتنازعين على السلطة فقط ، بوابة الوسط ، الأربعاء 21 . 8 . 2024 ، 11:30 صباحا .

7 ـ رمضان كرنفودة ، المصالحة الوطنية في ليبيا : أسباب التشاؤم وأخرى للتفاؤل ، بوابة الوسط ، السبت 20 يناير 2024 ، 10:35 صباحا .